



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اجتماعات صاحب السمو الملكي ولي العهد مع القوى السياسية الوطنية

المنامة 16 يناير 2014

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما أسفرت عنه الاجتماعات التي عقدها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه يوم أمس الأربعاء الموافق 15 يناير 2014م بقصر الرفاع مع القوى السياسية الوطنية لبحث السبل الكفيلة بتجاوز التحديات التي واجهت تقدم جلسات استكمال الحوار الوطني وتحقيقه للنتائج المرجوة، تنفيذاً للتوجيه السامي من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

وتود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الإشارة إلى الجهود التي يبذلها جلالته الملك المفدى فيما يتعلق بالعملية الإصلاحية الشاملة عبر السعي إلى ترسيخ دولة المؤسسات والقانون، وتأكيد المشاركة الشعبية من أجل تحقيق طموحات المواطنين.

وتعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن ثقتها التامة في قدرة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على احتواء الأزمة ونجاح المسؤولية التاريخية الوطنية بتعاون الجميع من أجل البحرين ومستقبلها، كما تعرب عن تقديرها لجميع القوى والأطراف التي أعلنت مشاركتها في استكمال حوار التوافق الوطني في المرحلة المقبلة وصولاً إلى النتائج المرجوة من أجل الوطن العزيز وجميع أبنائه ومستقبله.

وتشدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة حماية المسار الديمقراطي والحفاظ على جو التعايش والوسطية والقبول بالآخر التي تتميز بها مملكة البحرين، وتدعو جميع الأطراف المجتمعية في المملكة إلى ضرورة التعاون من أجل تأكيد احترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية وقيم السلام والأمن والاستقرار وتوجيه الجهود نحو التنمية، ونبذ الفتنة والتطرف واحترام سيادة القانون، وإعادة اللحمة الوطنية، ونبذ الخلافات والمشاحنات.

كما تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جميع الأطراف المشاركة في المرحلة الجديدة من الحوار الوطني - باعتباره وسيلة ديمقراطية - إلى ضرورة تصفية النيات والدخول بأجندة وطنية إلى طاولة الحوار لتحقيق الأهداف المنشودة والتعاطي الإيجابي مع الفرصة القائمة والالتزام بالأطر الدستورية والتوافق الوطني باعتبارهما منبراً تمثلياً حضارياً يصب في القنوات الدستورية ويعزز

تجانس المجتمع التعددي، والتمسك بنجاح الحوار السياسي باعتباره وسيلة ديمقراطية لإخراج البلاد من الأزمة التي تمر به.

وتأمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من الجميع الارتقاء بمستوى هذه المبادرة الملكية السامية التي تصب في صالح الوطن والمواطن لفتح صفحة بحرينية وطنية جديدة تزخر بالأمل والعمل، وتعزز وتحمي حقوق المواطن البحريني.

* * *